من الصحافة الإيرانية

خاص

إيران تعيد رسم موازين المنطقة وتكشف حدود النفوذ الأميركي

رأى الكاتب الإيراني «علي رضا حقيقت» أن الحرب المفروضة التي شنتها الولايات المتحدة والكيان الصهيوني على إيران، والتي امتدت لأربعين يومًا، لم تحقق هدفها في إضعاف إيران، بل تحولت إلى نقطة مفصلية أسهمت في تراجع النظام الأميركي الذي تشكل في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، وأظهرت تنامي قدرة إيران على فرض معادلات جديدة في المنطقة.

وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «وطن امروز»، يوم الإثنين ٢٤ آب/ أغسطس، أن تحليلات منشورة في صحف ومراكز فكر أميركية وغربية باتت تتحدث عن نهاية «الشرق الأوسط الأميركي» وانهيار «عقيدة كارتر»، التي قامت على الحضور العسكري الأميركي الواسع في الخليج الفارسي لاحتواء إيران وضمان أمن حلفاء واشنطن.

وتابع الكاتب: أن مجلة «فارن أفيرز» اعتبرت أن الحرب أضعفت الدول العربية بالضمانات الأمنية الأميركية، بعدما أظهرت إيران قدرتها على الصمود أمام القدرات العسكرية المتقدمة للولايات المتحدة والكيان الصهيوني، فيما باتت دول المنطقة أكثر استعدادًا لتوسيع استقلالها السياسي والدبلوماسي. ولفت حقيقت إلى أن الباحث الأميركي «روبرت كيغان» رأى أن إيران خرجت من الحرب في موقع مختلف، بعدما تمكنت من تغيير بنية القوة في الخليج الفارسي، فيما أصبح مضيق هرمز عنصرًا أساسيًا في معادلة الردع الإيرانية، ووسيلة لتعزيز نفوذ طهران الإقليمي. وأوضح أن تداعيات الحرب تجاوزت الشرق الأوسط، إذ دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في انتشار قواعدها وقواتها في الخليج الفارسي، وسط تقديرات بتراجع الوجود العسكري الأميركي، بينما بدأت دول المنطقة إعادة حساباتها بعيدًا عن الاعتماد الكامل على واشنطن. واختتم الكاتب بالإشارة إلى أن انهيار عقيدة كارتر يمثل تحولًا استراتيجيًا مهمًا، بعدما أجبرت صلابة إيران واشنطن على مواجهة حدود قدرتها العسكرية والسياسية في المنطقة.

أهداف واشنطن في الحرب مع إيران تصطدم بقدرات طهران

رأت صحيفة «ستاره صبح» أن تحليل مجلة «فورين بوليسي» حول الحرب بين إيران والولايات المتحدة كشفت أن إخفاق واشنطن لم يكن ناتجًا أساسًا عن نقص الذخائر أو مشكلات لوجستية، بل عن أهداف سياسية وعسكرية بالغة الصعوبة وضعتها إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب للجيش الأميركي، رغم امتلاك الولايات المتحدة تفوقًا عسكريًا كبيرًا.

وأضافت الصحيفة في تقرير لها، يوم الإثنين ٢٤ آب/ أغسطس، أن القوات الأميركية أظهرت خلال الحرب قدرة على تنفيذ عمليات عسكرية على مسافات بعيدة وتحقيق تفوق جوي في مراحل منها، إلا أن ذلك لم يحقق الأهداف السياسية التي حددتها واشنطن، في وقت تكبدت القوات الأميركية قتلى وجرحى، فضلًا عن استمرار الكلفة الاقتصادية والاستراتيجية للحرب. وتابعت: أن واشنطن سعت إلى تحقيق ثلاث مهام رئيسية، هي تغيير النظام في إيران من دون استخدام قوات برية، وتدمير قدراتها الصاروخية والطائرات المسيّرة، وحماية القواعد والبنى التحتية لحلفائها في الخليج الفارسي، وهي أهداف أثبتت طبيعة الحرب صعوبة تحقيقها بالقوة الجوية وحدها، بل أن الحرب فشلت في تحقيق أي من هذه الأهداف. ولفتت الصحيفة إلى أن استهداف المنظومات الصاروخية والطائرات المسيّرة المتحركة يمثل تحديًا كبيرًا، بينما تواجه منظومات الدفاع الأميركية مشكلة أخرى تتمثل في ارتفاع تكلفة اعتراض الهجمات مقارنة بكلفة الوسائل الهجومية، ما أدى إلى استنزاف القدرات الدفاعية الأميركية. وأوضحت أن المشكلة الأساسية ظهرت في البيت الأبيض، حيث جرى تحديد أهداف لم تكن الأدوات العسكرية قادرة على ضمان تحقيقها، مشيرة إلى أن التحذيرات بشأن صعوبة العمليات لم تحظَ بالاهتمام الكافي داخل إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب. وأكدت، في ختام التقرير، أن الدرس الأبرز لواشنطن هو أن التفوق العسكري وحده لا يكفي لتحويل استراتيجية خاطئة إلى نجاح سياسي.

أميركا تعود إلى التفاهم بشروط إيرانية أعلى

رأى الكاتب الإيراني «علي علوي» أن التطورات المرتبطة بمضيق هرمز أثبتت أن الحديث عن فقدان المضيق أهميته أو سهولة تجاوزه يتجاهل التأثير الحقيقي للقيود المفروضة على حركة النفط، مشيرًا إلى ارتفاع أسعار الخام وتراجع صادرات النفط عبر المسارات الإقليمية، بما يكشف استمرار قدرة إيران على التأثير في سوق الطاقة. وأضاف الكاتب، في مقال له في صحيفة «جوان»، يوم الإثنين ٢٤ آب/ أغسطس، أن التطورات الأخيرة في مضيق هرمز أكدت استمرار أهميته الاستراتيجية في سوق الطاقة، مشيرًا إلى أن ارتفاع أسعار النفط وتراجع حركة صادراته عبر بعض المسارات الإقليمية يعكسان التأثير المباشر للاضطرابات الأمنية على إمدادات الطاقة، فيما تواصل إيران امتلاك قدرة مؤثرة على إدارة حركة العبور في المضيق والتأثير في معادلات سوق النفط. وتابع: أن الخطأ الآخر يتمثل في تجاهل أثر المخاطر الجيوسياسية على أسعار النفط، موضحًا أن ارتفاع كلفة الشحن والمخاوف من اضطراب سلاسل الإمداد يثبتان أن الوعود الأميركية بخفض أسعار النفط اصطدمت بواقع المنطقة.

ولفت علوي إلى أن اعتراف مراسل صحيفة «وول ستريت جورنال» لورنس نورمن باحتمال عودة طهران وواشنطن إلى مذكرة التفاهم يكشف أن الولايات المتحدة ستدفع ثمنًا أكبر هذه المرة، بعدما تراجعت قيمة الوعود الأميركية عقب الانسحاب من الاتفاق النووي وتكرار نقض التعهدات. وأوضح أن إيران ستطالب مقابل أي تفاهم جديد بضمانات عملية، مثل الإفراج عن أموالها المجمدة أو ضمان إنهاء الحرب وانسحاب القوات من المنطقة، مؤكدًا أن طهران باتت تمتلك أوراقًا تفاوضية أقوى. واختتم الكاتب بالتشديد على أن استمرار إيران في إدارة المخاطر وتعزيز قدرتها على مواجهة العقوبات يجعل كلفة التراجع الأميركي أكبر، ويفرض على واشنطن العودة إلى التفاهم من موقع مختلف عن السابق.

قراءة في التوترات الأخيرة بين تركيا والكيان الصهيوني

حميد خوش آيند
خبير في الشؤون الإقليمية

تكشف التطورات الأخيرة في سوريا عن تصاعد المنافسة الاستراتيجية بين تركيا والكيان الصهيوني، غير أن الاعتبارات المتبادلة والدور الأمريكي حدّا من احتمال اندلاع حرب مباشرة بين الطرفين. لقد أعادت الغارة الأخيرة التي شنّها الكيان الصهيوني على قاعدة أبو الظهور الجوية في شمال سوريا، على بُعد نحو ٧٠ كيلومتراً من الحدود التركية، احتمال تصاعد التوتر بين تل أبيب وأنقرة إلى صدارة اهتمام الأوساط السياسية والإعلامية في المنطقة. وقد اعتبر بعض المراقبين وقوع هذه الغارة بعد أيام قليلة من توقيع ميثاق مكة الدفاعي بين تركيا والسعودية وباكستان، خطوةً محسوبة لإيصال رسالة إلى تركيا والحد من دورها في هندسة الترتيبات الأمنية الجديدة في سوريا.

ومع ذلك، حتى إذا اعتُبرت هذه الغارة محاولة لاختبار حساسيات تركيا وقدرتها على الرد، فلا ينبغي اعتبارها مؤشراً على حدوث تغيير جوهري في موازين القوى أو على دخول أنقرة في موقع ضعف. فتركيا، وإن كانت لا تتمتع بقوة مطلقة وغير محدودة، لا تزال تُعدّ أحد الفاعلين الإقليميين المهمين. وفي الوقت نفسه، لا ينبغي إغفال دور إيران بوصفها قوة إقليمية كبرى؛ إذ لا تزال طهران، بما تتمتع به من عمق استراتيجي وقدرات صاروخية وطائرات مسيّرة وشبكات إقليمية وخبرة عملياتية، أحد العناصر الحاسمة في المعادلات الأمنية في غرب آسيا. وعلى الرغم من تزايد الضغوط واشتداد اللهجة السياسية بين أنقرة وتل أبيب، لا يزال سيناريو اندلاع حرب مباشرة بين الطرفين مستبعداً. فكلا الطرفين يدرك جيداً التكلفة الباهظة والتداعيات التي يصعب السيطرة عليها لمثل هذا الصراع، ويسعى إلى إدارة تنافسه ضمن حدود لا تؤدي إلى مواجهة عسكرية شاملة. فالكيان الصهيوني لا يملك لا القدرة ولا الرغبة الكافيتين لفتح جبهة جديدة ضد تركيا، كما أن أنقرة، نظراً إلى اعتبارات داخلية واقتصادية وأمنية ودولية، لا تسعى إلى الدخول في حرب مباشرة مع تل أبيب. ومن ثم، فإن المسار الراهن يشكل، أكثر من كونه مقدمة لحرب، نوعاً من المنافسة الصلبة والمتصاعدة في المجالات السياسية والاستخباراتية والعسكرية والجيوسياسية.

أسباب تجنّب الكيان الصهيوني الحرب مع تركيا

لا تمثل تركيا بالنسبة إلى الكيان الصهيوني، خلافاً لجماعات مثل حماس، فاعلاً يمكن إضعافه من خلال عملية محدودة أو حملة قصيرة الأمد. فأنقرة عضو في حلف الناتو ومجموعة العشرين، وتمتلك قدرات صناعية وعسكرية مهمة، كما أنها خفّضت خلال السنوات الأخيرة اعتمادها على الموردين الأجانب في المجال الدفاعي؛ وبالطبع، لا يعني ذلك أن تركيا تتمتع بتفوق مطلق أو بحصانة كاملة في مواجهة الضغوط العسكرية والاقتصادية. فإمكاناتها في مجالات الطائرات المسيّرة والصواريخ والصناعات الدفاعية والعمليات العابرة للحدود، إلى جانب اعتمادها الاقتصادي والقيود الناجمة عن عضويتها في حلف الناتو، تجعل حسابات الكيان الصهيوني قائمةً لا على أساس عجز تركيا، وإنما على أساس ارتفاع تكلفة المواجهة المباشرة معها.

فمهاجمة تركيا يمكن أن تؤدي إلى تجاوز الأزمة مستواها الثنائي، والتأثير في العلاقات داخل حلف الناتو، وأمن شرق البحر المتوسط، وانتشار القوات في سوريا. ومن جهة أخرى، ينبغي تحليل تصريحات بعض المسؤولين الصهاينة بشأن تحوّل تركيا إلى تهديد يوازي إيران، بصورة أكبر، في إطار الحرب النفسية وتشكيل إدراك التهديد. إذ تسعى تل أبيب عملياً إلى تحقيق توازن بين ممارسة الضغوط على تركيا وتجنب اتخاذ خطوة تؤدي إلى حرب واسعة النطاق.

اعتبارات تركيا تجاه الكيان الصهيوني

لا ترغب أنقرة هي الأخرى، لأسباب متعددة، في فتح جبهة عسكرية ضد الكيان الصهيوني؛ غير أن هذا التجنب لا ينبغي أن يُفهم على أنه انفعال أو سلبية. فتركيا تسعى، من خلال استخدام الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والاستخباراتية والأمنية، إلى زيادة تكلفة إجراءات الكيان الصهيوني، من دون الدخول مباشرة في الحرب.

وتواجه تركيا تحديات اقتصادية وسياسية داخلية، من بينها التضخم والضغوط المالية والمنافسات السياسية المقبلة، ويمكن أن يؤدي الدخول في حرب إلى فرض تكاليف باهظة على اقتصادها واستقرارها الداخلي. وإضافة إلى ذلك، تسعى أنقرة في سوريا إلى تثبيت نفوذها وإدارة الترتيبات الأمنية والتأثير في هياكل الحكم والمؤسسات العسكرية؛ ومن ثم، فإن الدخول في مواجهة مباشرة مع الكيان الصهيوني يمكن أن يعقّد هذا المسار ويؤدي إلى تشتيت الموارد التركية. كما تدرك أنقرة القدرات الجوية والصاروخية والاستخباراتية للكيان الصهيوني، وتعلم أن المواجهة المباشرة يمكن أن تعرّض مكاسبها الجيوسياسية للخطر. ولذلك، تقوم العلاقة بين الطرفين على نوع من الردع المتبادل غير المتكافئ، لكنه حقيقي؛ أي إن أياً من الطرفين لا يتمتع بتفوق مطلق، وإن اندلاع الحرب يمكن أن يفضي إلى تكاليف لا يمكن التنبؤ بها.

النهج الأمريكي

يُعدّ الدور الأمريكي أحد أهم العوامل التي تُبعد سيناريو الحرب. فالكيان الصهيوني، إذا أراد شن حرب واسعة ضد دولة مثل تركيا، لا يستطيع الاعتماد على قدراته الداخلية وحدها، بل يتعين عليه بالضرورة تقييم تداعياتها السياسية والعسكرية والاستراتيجية بالتنسيق مع واشنطن. وحتى الآن، لا توجد مؤشرات واضحة وموثوقة على موافقة الولايات المتحدة على شن الكيان الصهيوني هجوماً على تركيا. بل على العكس، فإن تصريحات المسؤولين الأمريكيين، ومن بينهم توم باراك، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي إلى سوريا، بشأن اقتراب الطرفين من مواجهة مباشرة وضرورة إنشاء آليات للتواصل، تشير إلى أن واشنطن، بدلاً من الترحيب بتصعيد هذا التنافس، تسعى إلى احتوائه.

فالولايات المتحدة، من جهة، لا تريد تقييد حرية عمل الكيان الصهيوني في سوريا بشكل كامل. ومن جهة أخرى، لا ترغب في أن يتحول الخلاف بين أنقرة وتل أبيب إلى أزمة تعرقل تماسك حلف الناتو والترتيبات الأمنية في شرق البحر المتوسط. ومن هذا المنظور، تعمل واشنطن في الوقت نفسه على دعم الكيان الصهيوني وإدارة نطاق التوتر بين الطرفين. وعلى الرغم من أن التطورات الأخيرة رفعت مستوى التوتر في العلاقات بين تركيا والكيان الصهيوني، فإنه لا ينبغي اعتبارها مقدمة لحرب.

فما يتشكل في سوريا وشرق البحر المتوسط يشبه، إلى حد كبير، «حرباً باردة إقليمية»؛ أي منافسة في مجالات الدبلوماسية والتسلح والنفوذ الإقليمي والضغوط بالوكالة، يعمد فيها الطرفان إلى استعراض القوة، مع تجنب تجاوز خطوطهما الحمراء.

وعلى المدى القصير، يبدو استمرار التوترات المنضبطة والمنافسة السياسية والاستخباراتية أكثر احتمالاً من اندلاع حرب مباشرة. وكما ذُكر، لا يملك الكيان الصهيوني لا حرية العمل ولا الإرادة اللازمتين لشن مثل هذه الحرب، كما أن تركيا، بالنظر إلى اعتباراتها الداخلية والخارجية، لا تسعى إلى الدخول فيها.

آفاق السلام في غزة والعوائق التي تحول دون تحقيقه

سامان سعيدي
خبير في الشؤون الإقليمية

أعلن دونالد ترامب في أواخر يوليو/ تموز ٢٠٢٦ عمّا وصفه بأنه «اتفاق تاريخي» من أجل «نزع السلاح الكامل» لحماس وجميع الجماعات المسلحة في غزة. ووفقاً للتفاصيل المنشورة بشأن الخطة، من المقرر أن تسلّم حماس أسلحتها إلى لجنة وطنية فلسطينية تحت إشراف دولي. وبعد ذلك، ستتمركز قوة دولية لتحقيق الاستقرار، قوامها خمسة آلاف جندي بقيادة جنرال أمريكي، كحاجز بين الفلسطينيين والوحدات الصهيونية المنسحبة. كما سُتسند إدارة غزة المدنية إلى اللجنة الوطنية لإدارة غزة، وهي هيئة تكنوقراطية صُممت من دون مشاركة حماس أو أي قاعدة انتخابية.

غير أن هذا الإعلان تجاهل حقيقتين أساسيتين. أولاهما أن الكيان الصهيوني لم يقبل خارطة الطريق هذه. وثانيتهما أن الفصائل الفلسطينية تؤكد أنها لن تتخلى عن سلاحها ما لم يُضمن الانسحاب العسكري غير المشروط للكيان الصهيوني.

ويرى محللو موقع «فورين بوليسي إن فوكس»، التابع لمعهد «دراسات السياسات» الأمريكي، أن هذه الخطة ليست «خارطة طريق للسلام»، بل «خطة وصاية استعمارية» يفقد فيها الفلسطينيون حقهم في تقرير مصيرهم. وعلى خلاف الأطر المعلنة في اتفاقات أوسلو وكامب ديفيد، التي كانت، رغم نواقصها، ترسم ظاهرياً على الأقل بناء الدولة باعتباره الهدف النهائي، تلتزم خطة ٢٠٢٦ الصمت تماماً بشأن السيادة الفلسطينية.

ووفقاً لتقرير مركز بيغن-السادات للدراسات الاستراتيجية، فإن وقف إطلاق النار المبرم في أكتوبر/ تشرين الأول ٢٠٢٥، استناداً إلى خطة ترامب المؤلفة من ٢٠ بنداً وقرار مجلس الأمن رقم ٢٨٠٣، وإن كان قد أوجد وضعاً مستقراً نسبياً في المناطق الخاضعة لسيطرة الكيان الصهيوني، فإنه يواجه جموداً دبلوماسياً عميقاً في تنفيذ المراحل اللاحقة. وترفض حماس نزع سلاحها بسبب ما تعتبره خرقاً للعهود من جانب الصهاينة، في حين لا يبدي الكيان الصهيوني استعداداً للانسحاب إلى الخط الأمني الجديد.

من «الانتصار الإدراكي» لحماس إلى التآكل المتزايد لصورة الكيان الصهيوني دولياً

يعكس موقف حماس من السلام صورة مزدوجة. فمن جهة، أكدت الحركة، من خلال إصدار كتيبين في يناير/ كانون الثاني ٢٠٢٤ وديسمبر/ كانون الأول ٢٠٢٥، على ما تسميه «الانتصار الإدراكي». وتبرز حماس، في هذا السياق، مكاسب من قبيل التآكل المتزايد لصورة الكيان الصهيوني على الصعيد الدولي، وتشديد العقوبات، وتغير الرأي العام الأمريكي، وتصعيد أو توسيع الإجراءات القانونية الدولية ضد المسؤولين الصهاينة.

ومن جهة أخرى، تُجرى الانتخابات الفلسطينية في عام ٢٠٢٦ ضمن إطار يستبعد حماس والجهاد الإسلامي عمداً من العملية الديمقراطية. وقد صُممت هذه الانتخابات بوصفها آلية لإيجاد مصدر جديد للشرعية السياسية، لا يعود قائماً على فوز حماس في انتخابات عام ٢٠٠٦.

ويقدم المعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس» البريطاني، في تقرير له في أغسطس/ آب ٢٠٢٦، قراءة مختلفة. فبحسب المعهد، فإن موافقة حماس على نزع السلاح تمثل في الواقع محاولة لكشف «خداع» الكيان الصهيوني. فمن خلال قبول نزع السلاح، تضع حماس الكيان الصهيوني أمام موقف صعب، إذ يتعين عليه إما الموافقة على إقامة دولة فلسطينية، أو كشف عدم رغبته الحقيقية في السلام. ويُظهر هذا التقرير أن ديناميات المفاوضات أكثر تعقيداً بكثير من الروايات التبسيطية التي تتحدث عن «استسلام» حماس أو «صمودها».

لا تقتصر العقبات أمام تحقيق السلام في غزة على الخلافات المباشرة بين حماس والكيان الصهيوني، بل تشمل شبكة واسعة من الأطراف الإقليمية ذات المصالح المتباينة، الأمر الذي يزيد تعقيد أي حل مستدام. ووصف يعقوب عميدرور، الجنرال الصهيوني المتقاعد الذي يُعد من الشخصيات القريبة من المؤسسة الأمنية للكيان الصهيوني، قطر بأنها دولة «سلبية» و«تسعى إلى تدمير الكيان الصهيوني». كما شدد على دور قناة الجزيرة والاستثمارات القطرية الضخمة في العالم للتأثير في مؤيدي الكيان الصهيوني وضده. وتكشف هذه التصريحات أن بعض الأوساط الأمنية في الكيان الصهيوني تنظر إلى حضور قطر في مسار ما يسمى بالسلام، لا باعتباره حلاً، بل جزءاً من المشكلة. كما تلقي التطورات في لبنان بظلالها على معادلات غزة. ووفقاً لتقرير صادر عن معهد ستيمسون الأمريكي، فإن استمرار تدخلات الكيان الصهيوني في جنوب لبنان يعزز مكانة حزب الله في هذا البلد. أما سوريا، فعلى الرغم من محاولتها الابتعاد عن ساحة الحرب، فإنها تتأثر بالتداعيات الاقتصادية والأمنية للأزمة الإقليمية.

تداعيات استمرار الحرب

سيترتب على استمرار الوضع الراهن في غزة تداعيات مختلفة على الأطراف الإقليمية. فبالنسبة إلى الكيان الصهيوني، يعني استمرار الجمود ارتفاع التكاليف العسكرية واستمرار الضغوط الدولية. كما تشهد علاقات الكيان الصهيوني مع مصر والأردن توتراً متزايداً بسبب استخدام موارد المياه والطاقة أدواتٍ للضغط. وعليه، لا تزال آفاق السلام في غزة تواجه عقبات جدية. فعلى الرغم من ادعاء التوصل إلى اتفاق، تحولت خطة ترامب عملياً إلى وثيقة أحادية الجانب، بسبب تجاهلها المطالب الفلسطينية وعدم قبول الكيان الصهيوني بها. كما أن الخلاف الجوهري بشأن نزع السلاح، والمكانة السياسية لحماس، ودور الأطراف الإقليمية ذات المصالح المتضاربة، يؤخر التوصل إلى أي حل مستدام.